

الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة

" دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني "

د. المصري بلال محمد د. أبو مدلل سمير مصطفى

جامعة الأزهر - فلسطين جامعة الأزهر - فلسطين

samerbook@hotmail.com sameerm30@hotmail.com

ملخص: يهدف هذا البحث الذي تتمحور إشكاليته في الكيفية التي استطاعت بها ماليزيا التغلب على ظاهرة الفقر والبطالة ومحاولة تفسيرها والتنبؤ بها، ومن ثم تغيير الواقع إلى ما هو أفضل. كما تهدف هذه الدراسة إلى علاج مشكلة البطالة والفقر في فلسطين واشتقاق الدروس والعبر من التجربة الماليزية. وقد أوصت هذه الدراسة الحكومة الماليزية على أن تقوم بزيادة دورها الاقتصادي في بناء السياسات الاقتصادية بالشكل الذي ينعكس ثماره بالإيجاب على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليص معدلات الفقر والبطالة وتحسين مستويات العدالة الاجتماعية. كما أوصت السلطة الفلسطينية انتهاز سياسات اقتصادية قوامها العدالة الاجتماعية والاستثمار في القطاع الحقيقي، واستغلال المنح والمساعدات والرشد والعقلانية عند إعداد الموازنات والاهتمام بالبعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي، وقد اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس الظاهرة محل الدراسة.

كلمات مفتاحية: الفقر، البطالة، النمور الآسيوية، ماليزيا، فلسطين، الهندسة الاقتصادية، أدوات المالية الإسلامية.

تصنيف JEL: I38، J68، O21.

Abstract: This research, which focuses on how Malaysia was able to overcome and attempt to interpret and predict the phenomenon of poverty and unemployment, and thus change the reality to the best. It aims at addressing the problem of unemployment and poverty in Palestine and drawing lessons and lessons from the Malaysian experience. The study recommended that the Malaysian government increase its economic role in building economic policies in a way that will positively affect economic and social development levels, reduce poverty and unemployment, Social justice. The Palestinian Authority also recommended economic policies on social justice and investment in the real sector and the exploitation of grants and assistance, rationality and rationality in the preparation of budgets and attention to the dimension Economic and Social, has followed the researcher in this study descriptive analytical method to measure the phenomenon under study.

Keywords: Poverty, Unemployment, Asian tigers, Malaysia, Palestine, Economic engineering; Islamic financial instruments.

JEL Classification: I38, J68, O21.

مقدمة

أصبح من الضروري قراءة تاريخ التجارب العالمية خاصة التجارب الناجحة. وتبرز التجربة الماليزية كواحدة من أهم القراءات الممكن إجراؤها كونها تمثل نموذجاً يحتذى به، بالنسبة لكثير من الدول التي تعاني من الانتشار الواسع للبطالة. فاحتواء ظاهرة البطالة والسيطرة عليها في ماليزيا كان نتيجة منطقية لنهضة توفرت شروطها الموضوعية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية فهي ثمرة إستراتيجية وطنية شاملة تفاعل فيها الحاكم والمحكوم، وتجلت في علاقة الرضا التي أسست ثقة متبادلة وفتت الدعامة الملائمة لنجاح تجربة إنسانية يراها الكثير من الخبراء بأنها تحدياً جديراً بالقراءة والفهم.

إشكالية البحث: تتمحور مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما مدى الأهمية من التجربة الماليزية في علاج مشكلة الفقر والبطالة؟، ويتفرع منها عدة أسئلة فرعية:

- ما هي أهم المقومات الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي يتمتع بها النموذج الماليزي؟
 - ما هي أهم السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي مكنت ماليزيا من القضاء على مشكلة البطالة؟
 - هل ممكن لفلسطين الاستفادة من التجربة الماليزية كنموذج ناجح للقضاء على الفقر والبطالة .
- أهداف الدراسة:** من خلال الدراسة يطمح الباحثان تحقيق بعض الأهداف المرجوة ويمكن إنجازها بالتالي:
- التعرف على الواقع الاقتصادي في ماليزيا كمقاربة مع الواقع في فلسطين والتعرف على النقاط التي بإمكان متخذي القرار الفلسطيني الإمساك بها بهدف تفسيرها ومن ثم تغيير الواقع إلى ما هو أفضل .
 - التوصل لاستراتيجية ورؤية مستقبلية في فلسطين ووضع الآليات واشتقاق الدروس والعبر من التجربة الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة.

أهمية الدراسة:

- إمداد متخذي القرار في الأراضي الفلسطينية بتوصيات ورؤى مستقبلية عن أهمية التجربة الماليزية ودورها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- استفادة المكتبات والباحثين من هذه الدراسة وامكانية اشتقاق الدروس منها.
- ضرورة اشتقاق الدروس والخبرات من التجربة الماليزية في تقوية السياسات الحكومية ودعم القطاعات المنتجة وأهمها إنشاء صندوق قومي للفقراء.

منهج الدراسة: قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بحيث انتهج المنهج الوصفي لتوضيح الجوانب النظرية للموضوع، في حين اعتمد المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية للموضوع التي اشتملت على التجربة الماليزية في علاج مشكلة الفقر والبطالة. وسوف يتم تناول الموضوع من خلال أربع محاور، تأتي كما يلي:

— المقومات الطبيعية والاقتصادية في ماليزيا.

— علاج مشكلة الفقر والبطالة في ماليزيا .

— مدى الاستفادة فلسطينا من التجربة الماليزية .

— الخاتمة و النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

— **قدورة (2016)،** تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الاقتصادي في ماليزيا وعلى أهم المقومات الاقتصادية التي حققت التنمية المستدامة والتي اعتمدت كاستراتيجية شاملة للبناء والتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة إعطاء الدور الأكبر لعمليات التبادل التجاري الدولي لأنه يلعب دوراً أكثر في تعزيز الترابط الدولي، وأوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسة الحالية، أنها أعطت دليلاً واضحاً في معرفة التسلسل الاقتصادي المبني على أسس علمية أكيدة التي اعتمدها مهاتير محمد في عمليات التنمية الاقتصادية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لقياس الظاهرة محل الدراسة .

— **بيومي (2011)،** التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي: هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة ماليزيا في مجال تطبيق الاقتصاد الإسلامي والتعرف على عوامل نجاح تلك التجربة. وأهم التحديات وكيفية التغلب عليها. وتوصلت الدراسة إلى أن ماليزيا استطاعت استبدال النموذج الرأسمالي الغربي الذي كان من نتائجه تكديس الأموال والثروات في يد فئة معينة من المجتمع وهم الصينيون والوصول إلى نموذج إسلامي يقوم على عدالة التوزيع والاستفادة من التكنولوجيا. تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج القياسي لتحليل الظاهرة وبيان أهم الفروقات الإحصائية.

— **عمر الرافي (2007)،** خطابات محاضير محمد: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل التطور في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيف يمكن أن تصبح ماليزيا متقدمة بحلول عام 2020م. بناء على معارف ودراسات ورؤى مستقبلية وفصل فيها مجموعة من السياسات التعليمية والتجارية والصناعية والاجتماعية، وكيف يمكن تحقيق وحدة الصف الماليزي من خلال القضاء على التعدد العرقي، من خلال اشاركهم في عملية التنمية. وكيف يمكن

وضع خطة وطنية للخروج من الأزمات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن انتقال ماليزيا من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي دفعها نحو عمليات التنمية الشاملة وحقت إنجازات كبيرة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ولغة الأرقام لتحليل الظاهرة محل الدراسة.

— **محمد عبد الفضيل (2000)، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العناصر والمحددات التي أدت إلى تلك النقلة الهائلة من المأساة الآسيوية عند بداية الستينيات إلى المعجزة الآسيوية عند بداية التسعينيات، وكيف تقدمت بلدان آسيا بهذا الشكل بينما تخلفت مسيرة التنمية في الأقطار العربية، كما بينت هذه الدراسة رؤية متميزة لنموذج التنمية الآسيوي والاستناد إلى التجربة اليابانية في التنمية، تلك التجربة التي صاحبت دول عديدة من البلدان الآسيوية ومن ضمنها ماليزيا، كما عاجلت هذه الدراسة القضايا المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين عمليات التنمية الزراعية وعمليات الصناعة في ظل الإطار التقني والمؤسسي السائد في آسيا. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي SPSS، وذلك لتحليل الظاهرة والتنبؤ بها.

— **محمد المنسي قنديل (1995)، ماليزيا نم اسلامي يتحفز:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات ماليزية الطبيعية والبشرية وكيف استطاعت أن تنهض بالاقتصاد وتلحق بموكب الدول المتقدمة اقتصادياً، وبموكب النور الآسيوية السبعة. وتوصلت الدراسة إلى الاهتمام بالقوى البشرية المدربة لأنها السبيل لإنجاح أي عملية تنمية مستقبلية بدل من الاعتماد على القوى البشرية الخارجية. كما توصلت الدراسة إلى عدم التعاون مع إملاءات صندوق البنك الدولي وحتى لا تكون ماليزيا حكراً وملزمة لإتباع سياسات موجهة من قبل الحكومات الغربية. ويظهر أوجه التشابه في هذه الدراسة على أن المقومات الطبيعية هي أحد أهم الركائز في عمليات التنمية والنمو في ماليزيا. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام المصادر الثانوية من كتب ومؤلفات لقياس الظاهرة والتنبؤ بها. **وتعقيباً على الدراسات السابقة،** فيمكن القول أن هذه الدراسة تتفق مع الكثير منها، مع التأكيد على أن الاقتصاد الماليزي لا يشكل نظاماً اقتصادياً اسلامياً، كما ورد مثلاً مع دراسة نوال بيومي ولكنة نظام يأخذ إلى حد كبير بالرؤية الكينزية. أو بالأحرى ما بعد الكينزية أو يسمى باليسار الكينزي، أي دولة الرفاه الرأسمالية أي التدخل النشط للدولة والسياسات المالية التوسعية والدراسة تكمن في محاولة مقارنتها فلسطينياً بالأحرى تشميرها على الواقع الفلسطيني. أما التشابه في أن ماليزيا قد طبقت النموذج الرأسمالي القائم على الاقتصاد المفتوح كأحد أسس النجاح الاقتصادي وزيادة عمليات النمو والتنمية المستدامة، أما الاختلاف في هذه الدراسة، هي أننا تطرقنا بصورة أكثر لتجربة ماليزيا والاستفادة منها فلسطينياً. حيث أنه لا يوجد هناك أي دراسة قد تحدثت عن الواقع الفلسطيني وسبل تطويره واشتقاق الدروس والعبر من التجربة الماليزية كأداة ناجحة يمكن الاستفادة منها. والاضافة العلمية التي سوف

تحققها الدراسة هي بيان أهمية التمويل الحكومي المنفق على السياسات التشغيلية كنوع من التحفيز لزيادة عمليات التصنيع المختلفة للمشاريع الجديدة.

1. المقومات الطبيعية والاقتصادية في ماليزيا

استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجاً رائداً في مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة وأصبح القضاء على هذه الظاهرة أمر ملزم من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي، في ماليزيا وذلك من أجل تقوية البناء المجتمعي. إن النجاح الذي حققته ماليزيا خلال 20 سنة جعلها عن حق تجربة تستحق التمعن فيها للكشف عن أسرارها التي بنت عليها نجاحها الكبير. فماليزيا ليست بالدولة الاستعمارية التي استغلت ثروات غيرها في النهوض باقتصادها كما أنها ليست بالدولة الغنية بالقدر الذي يكفيها للإنفاق العام، بالاعتماد على عائدات مواردها الطبيعية كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول العربية البترولية. فماليزيا عانت كغيرها من دول شرق آسيا من ويلات الاستعمار البريطاني الذي لم يكتف بالسيطرة على موارد البلاد بل غير الخريطة الاجتماعية لهذا البلد بطرد الملاوي، وهم السكان الأصليين، إلى الجبال وخلق نخبة صينية وهندية لخدمة المصالح البريطانية، مما أوقع ماليزيا المستقلة في معضلة عرقية ارتأى العديد من الخبراء أن حلها عسيراً إن لم يكن مستحيلاً. وأهم ما شد انتباهنا إلى التجربة الماليزية في القضاء على البطالة، هو أن هذا البلد يشترك مع أغلب بلدان العالم الثالث في ميزتين أساسيتين هما: كونه تعرض للاستعمار الذي أثر عليه سلباً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وكون مجتمعه يتألف من عرقيات متباينة يبدو امتزاجها معاً واندماجها مع بعضها أمراً مستحيلاً، يعود الفضل الكبير لبناء ماليزيا الجديدة إلى مهاتير محمد رئيس الوزراء الأسبق والذي عمل على جمع وتوحيد الأقليات والأعراف المختلفة تحت مصب واحد هو الوطن للجميع كما وعمل على إتباع سياسات رشيدة جعلت من ماليزيا نموذجاً قوياً تواجه التحديات الدولية، من خلال عدم الانصياع لتعاليم وقرارات الصندوق والبنك الدوليين، وكما واتبع سياسة النظر شرقاً،¹ للاستفادة من التقدم الياباني من خلال إرسال البعثات التعليمية ونقل الخبرات إلى ماليزيا والقضاء على الفقر والبطالة، حتى وصلت إلى نسبة أقرب إلى درجة المساواة وهذا ما أكده معامل جيني بوصولها إلى درجة قريبة جداً من العدالة في توزيع الدخل. ولقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية كما أنها قاربت بين الأهداف

¹ سياسة النظر شرقاً : هي سياسة اتبعتها مهاتير محمد من أجل نقل الخبرات اليابانية إلى ماليزيا من خلال ارسال البعثات الطلابية لنقل الحضارة الماليزية الحديثة وتطبيقها في ماليزيا.

الكمية والأهداف النوعية ففي مجال التنمية المادية اهتمت بتحقيق العدالة بين المناطق كما اهتمت بتنمية جميع النشاطات الاقتصادية دون تفضيل قطاع على آخر. ومن جهة أخرى، كان الإنسان هو محور النشاط التنموي وأداته في نفس الوقت وتم التأكيد على ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع العمل على توفير وسائل تحصيل العلم في مختلف المراحل (أبو شمالة، 2015). تمتاز ماليزيا بالعديد من المقومات الطبيعية والموارد الاقتصادية التي من خلالها استطاعت أن تبني دولتها بمستويات عالية، فماليزيا تمتلك موارد طبيعية ومنها مورد القصدير والفحم والمطاط والبتروول والغاز الطبيعي والفوسفات والذهب، إضافة إلى ذلك الزراعة، وساعدها بذلك مناخها الإستوائي وسقوط الأمطار عليها طوال العام، لهذا أعطتها مورد كبير في مجال الثروة الزراعية، وأصبح لدى ماليزيا فائض بالإنتاج الزراعي، ويوجد أيضاً الغابات العذراء والمساحات الكبيرة التي تغطي ماليزيا بالأشجار وخاصة أشجار الساج التي هي مصدر الأخشاب وصناعتها وتصديرها مما جعلها تشتهر بصناعة الأخشاب، واستطاعت أن تحقق أعلى المستويات في إنتاج المطاط والغاز الطبيعي ومشتقات البتروول كافة، وبفضل موقعها المتوسط بين البلدان الأخرى زاد من قدرتها على الانتعاش والتقدم بمجتمعها. هذا البلد الصغير مقارنة بدول أخرى استطاعت أن تنهض وتنمو وتنتج بفضل ما لديها من موارد أولاً ومن إرادة ونشاط شعبها ثانياً استطاعت ماليزيا أن تحقق مستويات معقولة ومتقدمة من التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر أحد أهم أعمدة النور الآسيوية السبعة، وذلك بفضل كیفيتها وقدرتها على مواكبة التقدم والتنمية الاقتصادية، ومع أن ماليزيا بلد متعددة القوميات والأعراق إلا أنها امتلكت القدرة على توحيد كل هذه القوميات تحت هدف واحد هو حب المواطنة والانتماء لبلدهم، فكل عرق من الأعراق لديه لغته وعاداته وتقاليدته الخاصة بها فهي تضم ثلاث قوميات أساسية ألا وهي الصينيون والهنود والماليزيون المواطنون الأصليون، فكل واحدة من هؤلاء لها ثقافتها الخاصة والتي تنسجم مع معتقداتها. والجدير بالذكر، أن وجود هذه القوميات في ماليزيا لم تأت بطريق الصدفة، بل كان هناك سبب وراء مجيئهم إلى ماليزيا ففي ظل الحكم البريطاني في ستينيات القرن الماضي تم الاستعانة بالصينيين والهنود لما يملكون من خبرة وأيدي عاملة مدربة للعمل في المناجم واستخراج المطاط والقصدير، ولدى انتهاء مده عملهم، بقي البعض منهم في ماليزيا يتمتعون بحقوق وامتيازات كأى ماليزي آخر. كما أنها تحولت في مطلع الثمانينيات من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي والتكنولوجي، وأصبحت تنافس شركات عالمية في الأجهزة الكهربائية والإلكترونية. كما أن ماليزيا اليوم من أوائل الدول التي تستقطب السياح من كافة أقطار الأرض، بفضل ما يميزها من مناخ معتدل وطبيعة خلابة تسحر كل من يزورها فهي تمتلك فن العمارة والترتيب المنظم والمساحات الخضراء لذا أصبح قطاع السياحة من الموارد والقطاعات التي لا تقل أهمية عن القطاعات الأخرى، وتأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة. السكان: يبلغ عدد سكان الدولة الماليزية حوالي 30 مليون نسمة،

أغلبهم من المسلمين الذين يعودون إلى أصول ملاوية. وتمتاز ماليزيا بتعدد الجنسيات والقوميات، فنجد أن ماليزيا اليوم تتكون من ثلاث طوائف بشرية وكل طائفة لديها تقاليد ودينها ولغتها وحضارتها الخاصة بها، مما يجعل هذا البلد واحد من أهم المجتمعات التعددية بالعالم، وأكبر هذه المجموعات هم الملايو الذي يشكل أكثر من 50% من مجموع السكان في ماليزيا وهم المواطنين الأصليين، يليهم الصينيون الذين يشكلون 25% من مجموع السكان، ومن ثم بعد ذلك الهنود الذي يُشكل 10% والباقي يضم عرقيات مختلفة حسب تقديرات 2014م، لذلك يعتبر سكان الملايو هم السكان الأصليين ولهذا يمنح الدستور امتيازات خاصة للسكان الأصليين في قطاع التعليم ووظائف الدولة وامتلاك الأراضي. (عطية، 2015). وبسبب الأهمية الخاصة للأقلية القومية الصينية يتوجب القول أنهم يشكلون المجموعة الثانية في البلاد بعد الملاويين حيث جاءوا إلى ماليزيا مع بداية القرن العشرين بتشجيع من السلطة الاستعمارية البريطانية وذلك لخبرتهم في استخراج القصدير، وتشير المصادر التاريخية بأن الصينيين استوطنوا ماليزيا بعدما أرسلت أميرة من سلالة صينية إلى مملكة ملاكا الماليزية لتتم مراسم عرسها على أحد سلاطين مملكة ملاكا في القرن الرابع عشر، حيث كانت معبر العلاقات التجارية بين مملكة ملاكا وإمبراطورية الصين. وخلال الاستعمار البريطاني لماليزيا استقطب المستعمرون أعداداً كبيرة من العمال الصينيين لأعمال البناء والنقل والصناعة، ومع مرور السنين وجدت الجالية الصينية طريقها للتكيف والانسجام مع الماليزيين، بالرغم من ارتباطهم القوي بثقافتهم وعاداتهم الأصلية، حتى أصبحوا تجاراً يمثلون أغلبية الأثرياء ورجال الأعمال في ماليزيا (شقورة، 2012). وسيطر الصينيون الآن على قطاعات هامة من الاقتصاد الماليزي وخاصة التجارة والسياحة، كما يشكلون جزءاً كبيراً من القوى العاملة في البلاد، يمكن الإشارة إلى أن ماليزيا كانت تعد الصين تهديداً محتملاً للأمن القومي الماليزي، ويتضح ذلك لجهة الأنشطة التي يقوم بها الحزب الشيوعي الماليزي، والذي ينتمي معظم أعضائه إلى الجالية الصينية في ماليزيا، ولكن هذا التهديد قد تغير الآن، وظل هذا التهديد إلى حدود الثمانينيات حيث كان ينظر للصين على أنها مسؤولة عن دعم المعارضة الشيوعية في ماليزيا، وكانت هذه حقيقة تُشكل موضوعاً مهماً بالنسبة للأمن الداخلي في ماليزيا، وبعد الثمانينيات تغير نوع التهديد وحل محله الاهتمام والقلق إزاء الدور والسلوك الصيني إقليمياً وعالمياً، ويرجع السبب إلى الاعتقاد بأن لدى الصين قابلية لتحويل الإقليم إلى بؤرة للنزاع والعنف، ذلك من خلال تعامل الصين مع موضوع تايوان وجزر سبراتلي، وتوضيحاً لهذا التهديد اتخذت ماليزيا سياسات متنوعة استخدمتها لدعم وتطوير علاقاتها مع الصين، ولقد انتهجت ماليزيا سياسات متعددة مثل التوازن والتعاون وترابط المصالح والتفاعل مع الصين في فترات مختلفة وقد انتهجت ماليزيا السياسات الثلاثة وذلك للحفاظ على علاقات ثنائية ودية ومثمرة مع الصين. (davidson, 2002). اما المجموعة الثالثة، فهم الهنود فقد قامت الحكومة البريطانية بجلبهم للعمل في انتاج القصدير وفي مزارع المطاط وكان ذلك في

أوائل القرن العشرين، يشغل معظمهم الآن في الزراعة والتجارة ويمتاز الهنود بالمهارة العالية في العمل، ويمتازون أيضاً بأيدي عمالة رخيصة، لذلك نجد أن معدل النمو السكاني هو 3.2%، ويبلغ عدد سكان ماليزيا 30 مليون نسمة حسب تقديرات 2015م، ويشكل سكان الملايو 82% من مجموع السكان (ماليزيا الغربية) أما سكان جزيرة بورنيو يشكلون 18% من مجموع السكان (ماليزيا الشرقية)، فماليزيا هي البلد 43 من ناحية التعداد السكاني ويصل معدل النمو السكاني إلى 3.2% (أبو شمالة، 2001).

الشكل رقم 1: الزيادة المطردة في النمو السكاني بين الأعوام المختلفة (1960-2015)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL>

إن الزيادة السريعة في التعداد السكاني، تعود إلى التحسينات في البيئة الصحية والترفيهية وتحسين الأجور، ومن ثم يعود الفضل إلى سياسة الحكومة التي تنتهجها من أجل زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الزيادة في معدلات التنمية في كافة القطاعات، وبالتالي أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات وزيادة في معدلات المواليد. ويعتبر العرق الملايو ثالث عرق مسلم في العالم وعددهم في كل من ماليزيا واندونيسيا وبروناي وسنغافورة والفلبين وتايلاند وسائر أنحاء العالم يصل إلى 10 ملايين نسمة ويتمتع العرق الملايو بموقع متميز بين الأعراق الأخرى وقد تعزز ذلك بعد الاستقلال حين أصبح الإسلام دين الدولة الرسمي واللغة الملاوية هي اللغة الرسمية ويُشكل شعب الملايو مع السكان الأصليين مجموعة تدعى بوميويترا أي أبناء الأرض. (عبد الرحمن، 2000). والجدول التالي يوضح الفروقات والنسب الاحصائية بين الأعوام 2007-2015 والتي تقيس مدى النقلة النوعية بين السنوات بفضل عمليات التنمية والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم 1: توضيح الفروق الاحصائية التي تعرضت لها ماليزيا، خلال الأعوام 2007-2015

السنة	معدل البطالة%	معامل جيني%	متوسط نصيب الفرد	مؤشر الفقر%
2007	3.2	46	6.179,6	3.6
2008	3.3	46	7.218,4	3.6
2009	3.7	46.2	7.277,8	3.8
2010	3.4	46	8.754,2	2.7
2011	3.1	37	10.068,1	2.3
2012	3	35	10.440,0	1.7
2013	3.2	34	10.538,1	1.3
2014	3.1	35	10.538,3	0.6
2015	3	35	10.539,2	0.6

المصدر: من اعداد الباحثين، ، مستندا من بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

يوضح الجدول أن ما تعرضت له ماليزيا من أزمات خاصة الأزمة المالية 2008، إلا أن تأثيراتها كانت محدودة، حيث بلغ مؤشر الفقر إبان الأزمة المالية 3.8% بفارق وقدرة 0.2% عن العام السابق. وإن دل فإنه يدل على أن الأزمة لم تستفحل جذورها. كما أن نسبة البطالة أيضاً إبان الأزمة المالية كانت 3.7%، وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأخرى حتى المتقدمة، ويعود ذلك إلى سياسة الحكومة الماليزية التي تولي اهتماماً كبيراً في مساعدة الأسر والعائلات من ذوى الدخل المحدود، وذلك لتكون ضمن مجموعة الطبقة المتوسطة الدخل حسب الخطة التنموية الحادي عشرة التي وضعتها الحكومة. وقد صرح رئيس الوزراء الماليزي عبد الواحد عمر أن نسبة الفقر في بلاده انخفضت بنسبة 0.6% للعام 2014 مقارنة بنسبة 1.7% عام 2012 وذلك ضمن مساع الحكومة في تخفيض نسبة الأسر الفقيرة، وتشير إحدى الدراسات أن نسبة الفقر في عام 1970 كانت 49.3%، مقارنة للعام 2012 بنسبة 1.7%، وفي سنة 2014 كانت أدنى نسبة حيث شكلت بنسبة 0.6%، وهذا يعني أن العدالة في توزيع الدخل الذي يقيسه مؤشر جيني كان أقرب إلى حدود المساواة في توزيع الدخل فكان مؤشر جيني العام إبان الأزمة قد شكل نسبة 46.2% وبكل المقاييس فإن المؤشر أقرب إلى المساواة في توزيع الدخل، لأنه أقل أصلاً من 50% فمؤشر جيني يقيس ما بين 0-100% فكلما اقترب المؤشر إلى المائة يكون هناك عدم المساواة (بيومي، 2014). وتشير إحدى الدراسات إلى أن سياسة مكافحة الفقر والبطالة استعملت كحل للصراعات العرقية التي عرفتها ماليزيا

بعد الاستقلال وتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للمجتمع الماليزي الذي يتكون من السكان الأصليين الملاويون والذين يشكلون الأغلبية المجتمع الماليزي.

2. علاج مشكلة الفقر والبطالة في ماليزيا

2.1. الخطط والبرامج الحكومية التي اتبعتها الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر والبطالة: نفذت الحكومة الماليزية

سياسة واضحة لمواجهة الفقر عبر برامج محددة من أبرزها: (زيدان محمد، 2010، ص8)

أ. برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: يقدم هذا البرنامج فرصاً جديدة للأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض جداً، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقد قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي وفي بعض الأحيان تقدم مساعدات مباشرة للفقراء.

أ. برنامج لتقليل اختلافات التوازن بين الفئات الاجتماعية والعرقية الإثنية: من خلال محاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية حيث تم إنشاء برنامج أمانة أسهم البومييترا، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومييترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعض من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

ب. منح الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً: من خلال تقديم إعانات شهرية تتراوح بين 130-260 دولار أمريكي لمن يعول أسرة وهو غير قادر على العمل نتيجة إعاقة أو شيخوخة.

ج. تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء: من خلال مساعي الحكومة الماليزية للتخفيف والمساعدة للفقراء، فقد تم تأسيس صندوق لدعم الفقراء المتأثرين بالأزمة العملات الآسيوية 1997م، وتحدد اعتمادها في الموازنة العامة للدولة سنوياً، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

د. توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة: من خلال توفير مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، وقد نجحت الحكومة في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية 2020م.

هـ. دعم الحكومة للأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة: وهذا الدعم يشكل جزءاً من مساعي حكومية لتقديم الخدمات الخاصة للفقراء فقد قامت الحكومة بدعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء بأسعار زهيدة

وتكاد تكون مجانية وأيضاً تم افتتاح مراكز صحية وعيادات تركز في المناطق الريفية والمناطق النائية، وتقديم خدمات أفضل ومجانية.

و. انشاء مدارس دينية للسكان الفقراء: وذلك بهدف تقديم خدمات تعليمية ولتشجيع التلاميذ على البقاء في المدارس من خلال القيام بأنشطة تعليمية يستفيد منها الفقراء.

ن. برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقديم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة. كما تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، حيث يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي 658 دولاراً أمريكياً في الشهر وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي ونسبة تكلفة معيشة الأطفال ونفقات تعليمهم ومن يعول من الوالدين ومساهمة صندوق التأمين الإجباري، كما أن الدولة الماليزية شجعت المواطنين المسلمين (أفراداً وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يُدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يُؤخذ من ضريبة الدخل. (شهادة، 2015)

2. 2. خصائص التجربة الماليزية في مكافحة الفقر: التجربة الماليزية تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن

تأخذ بما الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف وأهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هي:
أ. المناخ السياسي للبلاد حيث لعب الاستقرار السياسي دوراً مهماً في دعم عملية التنمية نحو الأمام ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة .

ب. اعتمدت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية.

ج. مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسة الوطنية.

د. إقامة مشروع مصرف لإقراض الفقراء من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعدهم على الخروج من الفقر، وهو عمل يمكن للأفراد القيام به في شكل مجموعات صغيرة وقد طبقت التجربة في ماليزيا على شكل قروض حسنة، وقد نجح في القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية، كما كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر. (زيدان محمد، مرجع سابق)

يرى الباحثان أنه: رغم المشاكل التي تعرضت لها ماليزيا بداية من سلسلة الاختلالات التي اجتاحتها ووصولاً للمشاكل الاجتماعية المتمثلة بالعريقات والطوائف المختلفة والمعوقات التي صاحبت أزمة 1997م والأزمة المالية العالمية 2008م، إلا أن سياسة النهضة التنموية الاقتصادية بقيادة مهاتير محمد الذي وضع الأسس المتينة لإنشاء ماليزيا الجديدة، واعتماده على استراتيجيات تنموية تخدم ماليزيا من خلال انتهاج سياسة النظر شرقاً والنظر إلى التطورات في الساحة اليابانية، ونقل وصقل التجارب للاستفادة ونقل الخبرات وبهذا نؤكد أن مشكلة الفقر والبطالة لم تكن لها أثر كبير على الاقتصاد الماليزي بسبب السياسة المنهجية التي اتبعتها الحكومة من خلال إنشاء صندوق عام للزكاة لمعالجة الفقر والبطالة واتباع سياسة البناء المجتمعي وأشار القطاع الخاص في عملية التنمية وعلاج الفقر من خلال البرنامج التي تم إنشائه تحت اسم أمانة ماليزيا وهو برنامج غير حكومي يهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء. وبمجملة واحدة توضح الدراسة أن التجربة الماليزية في التوصل لحلول مشرفة عالمياً في مكافحة الفقر والبطالة، قد جنى ثمارها الشعب الماليزي بكافة أصوله العرقية وتحديدًا محدودي الدخل والفقراء، يكفى التذكير أن نسبة الفقر في العام 1970م قد وصلت إلى 50%، وأما في عام 2014م فلم تصل إلى نسبة أقل من 1% وهذا إنجاز كبير بكافة المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على السواء.

3. ملخص المسيرة التنموية الاقتصادية في ماليزيا

تأخذ تجربة التنمية في ماليزيا بعداً تاريخياً من خلال تغيير الاستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الاستقلال سنة 1958م، فقد كانت الاستراتيجية القديمة إبان فترة الاحتلال تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الأجنبية خلال تلك الفترة. ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، كما أن هذه الاستراتيجية لم يكن لها أي تأثير إيجابي على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. وخلال عقد السبعينيات اعتمدت ماليزيا على استراتيجية جديدة أجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. وبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترات الاحتلال، وكذلك السكان الأصليين الذين يسمون بالمالايو والذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. وقد لعبت شركات البترول دوراً هاماً في دفع وتدعيم السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي

كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية، وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينيات. وتمثل الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا، حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطة المالىزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: التركيز على مجموعة جديدة من الصناعات التي حلت محل الواردات، والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. وتمتد المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000م، حيث شهدت ثلاث خطط خماسية، استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه الصادرات في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد المالىزي وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار بلدان كتلة "الآسيان" وأخيراً تطوير طبقة رجال الأعمال المالىزيين من ذوي الأصول الملاوية. (محسن، 2014).

1.3. الهندسة الاقتصادية المالىزية: تعتبر الهندسة الاقتصادية المالىزية الركيزة الأساسية التي قامت بها الحكومة المالىزية في عمليات التخطيط والتنفيذ على أساس مدروس. وقد أرسى هذا التخطيط مهاتير محمد من خلال وضع الدعائم الأساسية لعمليات التنمية والنمو، واتباعه سياسات متنوعة لوصول ماليزيا إلى مصافي الدول العالمية والتي أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة يساهم فيها قطاع الصناعة والخدمات بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي. فقد استطاع مهاتير محمد تحويل ماليزيا من دولة فقيرة ومتخلفة إلى نمر اقتصادي يوازي في تحوله التجربة اليابانية؛ وهي التجربة التي أسسها مهاتير نفسه كنموذج للتنمية في ماليزيا. وهذا ما تم تسميته من قبل الباحثين بالهندسة الاقتصادية نتيجة التخطيط الحكيم والمنهج المبني على أسس علمية سليمة قادت ماليزيا إلى تحقيق تقدم اقتصادي سريع وأطلق عليها النور الآسيوية بفضل العنصر البشري المدرب الذي قام بنقل التجارب الدولية إلى ماليزيا وأهمها تجربة اليابان (سياسة النظر شرقاً).

2.3. ركائز أساسية: لعل من الأمور اللافتة للنظر في تجربة ماليزيا قدرة المجتمع المالىزي على تجنب الصراعات والخلافات بين المجموعات العرقية الثلاثة المكونة للسكان البالغ عددهم 24 مليون نسمة وهي: الملايو الذين يمثلون 58% من السكان، والصينيون الذين تبلغ نسبتهم 24%، والهنود البالغ نسبتهم 7.7%، فقد عمل على الوحدة بين فئات الشعب مع اختلاف دياناتهم؛ حيث توجد الديانة الأساسية وهي الإسلام بالإضافة للديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية. وينص الدستور المالىزي على أن "الدين الرسمي للدولة هو الإسلام مع ضمان الحقوق الدينية للأقليات الدينية الأخرى."؛ لذلك لزم التوحد بين جميع الأطراف لتسير البلاد كلها من أجل الاتجاه نحو هدف واحد والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات. والركيزة الثانية في خطة التنمية تمثلت في البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتنمية؛ وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء

ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم. وتمثل الركيزة الثالثة في العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها. كما قام مهاتير محمد بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعاً إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً مع تحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي.

3.3. منهج تنموي: تبنى مهاتير محمد المنهج التنموي والذي دفع بالمالايو نحو النهضة التنموية؛ وذلك من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا، كما شجع على تعلم اللغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج والتواصل مع الجامعات الأجنبية. وفي إطار سياسته الاقتصادية عمل على تجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية كي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب؛ حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود بارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر. واستطاع أن يحول ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط والقصدير وغيرها إلى دولة صناعية متقدمة، وأصبحت معظم السيارات التي توجد بها صناعة ماليزية خالصة، وزاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت واحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا. ما أدى إلى تقوية المركز المالي للدولة ككل. ونتيجة لهذا انخفض أعداد المواطنين ممن هم تحت خط الفقر من 79.3% في عام 1970 إلى 1.7% فقط في 2012، كما ارتفع متوسط دخل المواطن من 376 دولاراً في عام 1970 إلى 9500 دولاراً في عام 2011، وانخفضت البطالة من 52.5% عام 1970، إلى 3% عام 2012 (ضلوش، كياس، 2012، ص5)، وقد رفض تطبيق السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي أثناء الأزمة المالية في ماليزيا، وأصدر مجموعة قرارات تفرض قيوداً على التحويلات النقدية من الخارج، وخالف سياسة تعويم العملة. وانطلقت سياسة مهاتير في عدة محاور في وقت واحد، ولكنه قام بالتركيز على ثلاثة محاور بصفة خاصة وهي: محور التعليم ويوازيه محور التصنيع ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي (الحليم، 2016).

4.3. محور التعليم: كان اهتمام مهاتير محمد بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءاً من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور رياض الأطفال وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة. كما تم إضافة مواد تُنمي المعاني الوطنية وتغزز روح الانتماء للتعليم الابتدائي - أي في السنة السادسة من عمر الطفل. ومن بداية المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة؛ فجانبا العلوم والآداب تُدرّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم. وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في

بمجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية، وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية وقد خصصت الحكومة موازنة إلى قطاع التعليم من أجل الارتقاء بها وذلك لأن أية عمليات تنموية تتطلب سياسة تعليم قوية لذا منح موازنة 20 إلى 25% من الموازنة إليها. (يوسف، 2010).

4. الدروس المستفادة فلسطينياً

من خلال استعراض التجربة الماليزية ودورها في علاج المشاكل الاقتصادية والتنموية كالتخفيف من حدة الفقر والبطالة والعدالة في التوزيع، فإن الباحثين وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة، استقصدوا الدروس المستفادة من التجربة الماليزية واشتقاق ما يمكن اشتقاقه من تلك التجربة من أجل النهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من اختلالات هيكلية في بنية الاقتصاد. وبهذا المعنى فإن الدراسة حاولت صياغة رؤية للنهوض بالواقع الاقتصادي الفلسطيني عبر التركيز على بعض السياسات التي انتهجتها ماليزيا رغم التفاوت الكبير بين الاقتصاديين، ومجموعة من الإجراءات التي من الممكن لها أن تحمّل من المشكلات الاقتصادية في فلسطين وتخفف من وطأة البطالة والفقر. ويمكن إيجازها بالنقاط التالية:

1.4. تمويل ودعم المشاريع الصغيرة: يعتبر القطاع الخاص الفلسطيني المشغل الرئيسي في الاقتصاد، وبهذا المعنى فإنه يتوجب العمل على تقديم التسهيلات المناسبة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة ومنها الصناعات التحويلية، حيث بلغ عدد العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة الفلسطينية حين بلغ في العام 1994م عدد العاملين حوالي 50523 عامل وفي العام 2005م وصل العدد إلى 64735 عامل في العام 2010 حوالي 65538 عامل، وبالتالي فهناك ارتفاع كبير في عدد العاملين مما يستوجب ذلك على الحكومة والقطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني العمل على توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة مما ينعكس بالإيجاب على تشغيل عدداً أكبر من العاطلين عن العمل. (درويش، 2015، ص 30)

2.4. دعم وتطوير مشاريع الإنتاج الزراعي: وذلك من خلال زيادة نصيب وزارة الزراعة من الموازنة العامة الفلسطينية والتي لا تزيد في أحسن أحوالها عن 1%، وزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي، واستصلاح الأراضي واستثمارها لإنتاج ما يكفي لحاجات الفلسطينيين من الغذاء وتحديدًا في قطاع غزوة عبر الاستثمار في الأراضي المحررة، وضرورة زيادة التمويل الحكومي والمؤسسي والمصرفي للزراعة، حيث أن التمويل الموجه للزراعة ما زال متدنياً ويعتمد على التمويل الشخصي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في المصارف المحلية وتراجع دورها التنموي، ويمكن تتبع ذلك من

خلال تقارير سلطة النقد الفلسطينية التي تشير إلى أن إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي فقط 191 مليون دولار في الأعوام ما بين 2009م-2013م. (الدماع، 2015، ص 100). ومن هذا المنطلق فإن هناك ضرورة لإنشاء صندوق قومي لإنقاذ القطاع الزراعي عبر دعم المزارعين وتعزيز صمودهم (أبو عمرة، 2014م).

3.4. إنشاء صندوق للفقراء: يعتبر إنشاء بنك للفقراء من أهم المشاريع الاقتصادية التي من الممكن لها أن تحد من المشكلات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، ويمكن بذلك الاستفادة من تجارب العديد من الدول ومنها ماليزيا وبنغلادش. وفلسطينياً، فإن مهمة هذا البنك تكمن في تقديم القروض الميسرة لآلاف من الأسر في الأراضي الفلسطينية، وبدون فوائد وبفترات سماح مختلفة وفقاً لطبيعة المشروع، وتقديم الحكومة الفلسطينية دعماً لهذا البنك كتغطية نسبة من قيمة القرض المقدم للأسرة الفقيرة؛ كما تستطيع من خلال هذا البنك تشغيل أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وتوفير لهم فرص عمل (أبو مدله، 2015).

4.4. تطوير البنية التحتية: كمشق وإصلاح الطرق والأراضي، وتكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعات التحويلية، ودعم مشاريع البناء والتشييد وخصوصاً في غزة؛ وتحديدًا بعد العدوان الإسرائيلي في يوليو 2014م والذي أودى بحياة قرابة 2200 فلسطيني، حيث أن حاجة قطاع غزة إلى 70.000 وحدة سكنية للعام 2014م، وأن هناك حاجة سنوية إلى 13000 وحدة سنوية مع وجود زيادة طبيعية نتيجة النمو السكاني. ورغم قيام قطر بتبني بناء عدد من الوحدات السكنية وبناء بعض المشاريع البنية التحتية إلا أنها ما تزال المشكلة قائمة وتحتاج إلى مزيد من الدعم. (صيام، 2016).

5.4. إتباع سياسة عادلة في توزيع الموازنة: والتي تهتم بالأمن والقطاع الاجتماعي على حساب القطاعات التنموية، وذلك بزيادة حصة الزراعة والصناعة والبنية التحتية من الموازنة، وإعادة النظر بالسياسات الاقتصادية ككل، كزيادة الدور الريادي للقطاع العام، وتشديد الرقابة على الأسعار وعلى عمل الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي تلعب دوراً محدوداً في توفير فرص العمل، كما يتوجب الاستثمار المكثف في الزراعة كونها مصدراً لتوليد الدخل، وكذلك إنشاء مزارع لتربية الأسماك لتغطية النقص في الثروة السمكية.

6.4. دعم التمويل الميكروي²: والذي يقوم على إقراض الفقراء والعاطلين عن العمل وإدخالهم بسوق العمل، ويمكن لتحقيق ذلك، اشتقاق الدروس من فلسفة التمويل الأصغر والتي يتسم بإقراض العاطلين عن العمل بمبالغ مالية

² التمويل الميكروي: هو تقديم قروض للفقراء وادخالهم في سوق العمل وجاءت هذه الفكرة في الأردن للتغلب على مشاكل الفقر والبطالة ويقصد بالميكروي هو انتقال الشخص من اعتماده على الغير إلى الاعتماد على الذات.

تكفي لإنشاء مشروع متوسط ويدر دخلاً سنوياً ومستمرًا بشكل يحقق درجات معينة من الأمان وتحقيق الذات لصاحبه، وذلك بدون أسعار فائدة وبفترات سماح عالية نسبياً. ومن أبرز التجارب الناجحة في ذلك؛ هي التجربة البرازيلية والهندية ومحمد يونس بينجلادش وعبد اللطيف جميل في السعودية وتجربة بنك ناصر الاجتماعي بمصر، وتعتبر تجربة البروفيسور محمد يونس في علاج المشكلة الاقتصادية وإدخال الفقراء والعاطلين عن العمل في سوق العمل الأكثر تناسلاً للدول النامية بما فيها اقتصاد الأراضي الفلسطينية؛ رغم التباين الكبير في كلا البلدين من حيث إمكانية تطوير ودعم مشاريع نسائية وزراعية وصناعة المواد الغذائية وبعض الصناعات التحويلية وأهمها صناعة المنسوجات والأثاث، حيث بدأت التجربة البنغلادشية بإنشاء البروفيسور محمد يونس بنك جرامين³ لإقراض الفقراء وتنمية المجتمعات الفقيرة في العام (1976م) وتقديم قروض صغيرة للفقراء وخصوصاً النساء لتمويل مشاريع متناهية الصغر لم تتجاوز 200 دولار في المجال الزراعي والمهن والتصنيع وبدون أي شروط وبدون ضمانات ولم يأخذ بعين الاعتبار توفر الجدارة الائتمانية للمقترض والتي غالباً ما تكون منخفضة جداً للفقراء ومحدودي الدخل الذين يفتقرون للإمكانيات المادية التي تساعدهم في إنشاء مشاريع تخرجهم من دائرة الفقر، وتقوم فلسفة محمد يونس على أن الفقراء يحتاجون القليل من المال ليصبحوا منتجين وفاعلين. استناداً لما سبق فإن إنشاء مناطق صناعية في محافظات قطاع غزة والضفة الغربية، يمكن من خلالها توفير الآلاف من فرص العمل من جهة، والنمو في الإنتاج الصناعي كأهم مورد للنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وأن يكون إنتاج تلك المناطق كافياً ويلي احتياجات قطاع غزة، وتحديدًا في توفير السلع الضرورية من غذاء وملابس وبعض الاحتياجات التي يحتاجها المواطن الفلسطيني. (الرضيع، 2016)

7.4. توجيه المنح والمساعدات الخارجية لقنوات الاستثمار الحقيقي، بدلاً من تمويلها للعجز في الموازنة العامة الفلسطينية، والضغط على إسرائيل للاستفادة من موارد الأراضي الفلسطينية كغاز بحر غزة والذي يوفر دخلاً سنوياً يزيد عن 3 مليار دولار، والثروات المادية في مناطق C بالضفة الغربية.

8.4. إنشاء محطات لتحلية المياه: نظراً للارتفاع في ملوحة المياه، والنقص الحاد في المياه العذبة، يتوجب على السلطة والحكومة الفلسطينيتين الاستثمار في إنشاء محطات لتحلية المياه على مستوى محافظات غزة، ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع والذي يكلف قرابة 450 مليون دولار؛ مئات فرص العمل ويحد من مشكلة نقص الأمن الغذائي والمائي في قطاع غزة. (ماضي، 2015، ص194).

³ بنك جرامين: هو بنك تم أنشائه في الهند عام 1976 كأول مصرف في العالم يقدم قروض صغيرة للفقراء وخاصة النساء لتمكينهم من إدارة مشاريع صغيرة منتجة بدون ضمانات وهذا البنك لا يحقق ربح وإنما بنك خدماتي بالدرجة الأولى وصاحب فكرة هذا البنك هو محمد يونس الذي حصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006.

9.4. الاهتمام بالموارد البشري وخصوصاً في قطاع غزة، عبر الاهتمام بالقطاع التعليمي والبحث العلمي، والاستثمار في قطاعات البرمجة والتطوير، إضافة لبناء مستشفى تخصصي يهدف للارتقاء بالمستوي الصحي واستقدام علماء وأطباء من الخارج وتحديدًا من مصر، وإرسال بعثات من أطباء وطلاب غزة لتعلم العلوم الدقيقة في الصحة كاستشاري القلب وغيرها من التخصصات التي تفتقدها مستشفيات قطاع غزة، وبذلك يتم توفير عشرات الملايين من الدولارات والتي تدفع كتحويلات للعلاج بالخارج.

10.4. إعادة النظر بالسياسات المالية المتبعة في الأراضي الفلسطينية، والعمل قدر الإمكان على زيادة النمو في الإنفاق الحكومي بوتيرة أعلى من النمو في الإيرادات الضريبية، وكذلك تطبيق سياسات اقتصادية تتجه نحو مزيداً من العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وفرض حد أدنى للأجر وربطه بمستوى المعيشة وبحد الفقر، إضافة لفرض ضرائب تصاعديّة على الدخل والأجور، ووضع حد أقصى للأجور، والاهتمام أكثر بالضرائب المباشرة على الدخل وأرباح الشركات، وتقليل اعتماد الحكومة على موارد مالية مجلها من المساعدات والضرائب غير المباشرة والتي يتحملها الفقراء وذوي الدخل المنخفضة والمتوسطة.

11.4. منع هروب رؤوس الأموال الفلسطينية للخارج: تحقق البنوك الفلسطينية أرباحاً مرتفعة قياساً بحجم الاقتصاد الوطني، حيث أنها حققت أرباحاً بحدود 1.023 مليار دولار خلال الفترة 1997م-2013م مما يستوجب ذلك إعادة النظر بالسياسات المتبعة لمنع هروب الودائع الفلسطينية للخارج والتي تقترب من 6 مليار دولار من أصل ما يقترب من 9 مليار دولار كإجمالي الودائع في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى استثمارها في الاقتصاد الحقيقي والعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية للمشاريع التنموية وزيادة المساهمة المجتمعية في الاقتصاد المحلي، وكانت تجربة ماليزيا أكبر دليل على ذلك حينما منع هروب الأموال لمحافظة على الاستقرار النقدي إبان الأزمة المالية التي عصفت العالم. (المصري، 2016).

12.4. إنهاء الانقسام السياسي: يعتبر إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني ضرورة وطنية ومطلباً أساسياً لتحقيق ارتفاع في النمو الاقتصادي في فلسطين، وعليه فإن تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام وتفعيل عمل حكومة التوافق الوطني للبدء بعملية إعمار قطاع غزة وحل المشكلات الراهنة سيرافقه تحسناً في الأداء الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني بشكل أفضل. (أبو مدللة، 2015، ص 31)

13.4. حل مشكلة البطالة المتصاعدة في فلسطين: يعيش الشعب الفلسطيني، وخاصة قطاع غزة أزمة حادة في ارتفاع معدل البطالة فيها، إذ أنها تعتبر من أعلى معدلات العالم ارتفاعاً حيث بلغ معدل البطالة السنة الماضية حسب إصدار دائرة الاحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2015م بـ 47%، تشمل العاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين،

والعمال، وأصحاب المهن المختلفة، ناهيك عن توقف المصانع بسبب العدوان الغاشم الذي خلف ورائه خسائر كبيرة تقدر 4 مليار دولار وفقدان العاملين لعمالهم، والحاقهم بموكب العاطلين عن العمل، هذا ما قد يزيد من نسبة ومعدل البطالة ليصل إلى 44% لعام 2015م نتيجة الحرب وتدمير المصانع والشركات والأراضي الزراعية التي تشغل أعداد كبيرة جداً من العمال، ويبلغ عدد العمال الذين تركوا أعمالهم بسبب تدمير مصانعهم أكثر من 2000 عامل، كما أن الحصار التي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على أوجه الحياة ومنع كافة المدخلات الأساسية من مواد بناء ومعدات لازمة لتشغيل المصانع عمل على تفاقم حجم البطالة وانتشارها الواسع بين شرائح المجتمع، إلا أن هذا لا يمنع من أن نستغل ما بأيدينا من مقومات كفي نعالج ونخفف من حدة البطالة بشكل ملموس. هناك رواتب عالية جداً تصرف لأصحاب المعالي والسيادة، وقادة الأجهزة، والمدراء العاميين، والسفراء، تقدر رواتبهم من 10.000 شيكل إلى 18.000 شيكل، ويبلغ عددهم أكثر 4000 شخص في ظل أزمة البطالة الخانقة التي تواجه مجتمعنا الفلسطيني، فلو استقطعنا نسبة 5% فقط من رواتب هؤلاء، لاستطعنا توفير فرص عمل لأكثر من 5000 عاطل عن العمل، هذا جانب بسيط وسريع لمعالجة البطالة، ولو أخذنا جانب آخر لمعالجة البطالة وهو استصلاح الأراضي المحررة في قطاع غزة وزراعتها وتشغيل العاطلين فيها والتي يمكن أن تأخذ بنسب المشاركة، إذا استثمرناها بالطريقة الصحيحة فإننا بذلك نحقق ثلاث أهداف، الهدف الأول تنمية زراعية نستطيع أن نستكف من خلالها محلياً ونستطيع أيضاً أن نصدر إلى الدول الأخرى، والهدف الثاني وهو تشغيل نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل وبهذا نعمل على تخفيض نسبة البطالة، بأيدينا نستطيع أن نحقق تنمية ونقضي على التبعية إن أردنا ذلك، وأن نشجع المستثمرين وأصحاب المصانع والشركات على العمل والاستثمار واعطائهم الدعم اللازم، ويمكن المساهمة في معالجة مشكلة البطالة عن طريق انشاء صندوق عام للزكاة يجمع بصورة منتظمة ويتم من خلاله دعم المحتاجين الذين لا يملكون قوت يومهم ومساعدة العاطلين بفتح مشاريع صغيرة توفر لهم سبل الحياة الكريمة، لذلك نوصي أصحاب القرار بأن يكون هناك عدل في توزيع الدخل من خلال وضع حد أعلى وحد أدنى للأجور، ولو نجحنا في ذلك فسوف نستطيع أن نقضي على العجز وأن نشغل أعداداً كبيرة من العاطلين. (دواس، 2016). ويرى الباحثان امكانية الاستفادة الفلسطينية من التجربة الماليزية وكيف يمكن لفلسطين أن تعمل من أجل رفع مستوى عملياتها التنموية من خلال انتهاج بعض الدروس المستفادة والناجحة من التجربة الماليزية مثل انشاء بنك للفقراء، واستصلاح الأراضي المحررة وتقديم مساعدات للفقراء من خلال تقاسم قروض ميسرة بدون فوائد لإنشاء المشاريع الصغيرة الخاصة والتقليل من حدة الفقر والبطالة المستعصية في الأراضي الفلسطينية وأيضاً من الدروس المستفادة للاهتمام بالقطاع الزراعي وتخصيص الميزانية المناسبة والتي كانت بأحسن أحوالها لا تزيد عن 2% من الموازنة والتي لا تستطيع النهوض لهذا القطاع الهام. وأن على الحكومة

الفلسطينية إتباع سياسات عادلة في توزيع الدخل وتحديد سلم للرواتب حد أدنى وحد أعلى حتى تستطيع علاج مشكلة الفقر والبطالة. وأيضاً على الحكومة الفلسطينية إنهاء الانقسام السياسي القائم وتوحيد الصف الوطني لأنه يعمل على تفعيل العملية الاقتصادية للصالح الوطني الفلسطيني لأن من خلالها تستطيع فتح أسواق مع العالم الخارجي وتعزيز التبادل التجاري ورفع مستوى دخل الفرد.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة أبعاد التجربة الاقتصادية الماليزية ومدى ملائمتها للاقتصاد الفلسطيني وكيفية الاستفادة من هذه التجربة التي هي محط اهتمام العديد من الاقتصاديين حول العالم، وقد أشارت هذه الدراسة لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها ماليزيا في القضاء على الفقر والبطالة، ومدى اتباعها لسياسات حكومية كانت وراء نجاح هذه التجربة، والتي تستند إلى إدارة حكيمة بقيادة مهاير محمد الذي وضع الأسس القويمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على كافة الأصعدة، لذا تعتبر ماليزيا من أبرز الدول التي اهتمت بحكوماتها بشكل كبير في تطوير وتحديث الموارد البشرية والاهتمام بالعنصر البشري كون أن هناك قناعة رئيسية بأن التنمية يتوجب أن تنجز بالإنسان وللإنسان ومن أجل الإنسان، وليس كهدف بحد ذاته، وقد أوصت هذه الدراسة الحكومة الماليزية مواصلة التخلي عن تمويل العجز بالعجز وزيادة معدلات الادخار الوطني ومنع هروب رؤوس الأموال وذلك للحفاظ على مستويات معينة من الاستثمار وبالتالي الحفاظ على معدل النمو المرتفع، كما أوصت الدراسة السلطة الفلسطينية انتهاز سياسات اقتصادية قوامها العدالة الاجتماعية والاستثمار في القطاع الحقيقي واستغلال المنح والمساعدات والرشد والعقلانية عند إعداد الموازنات، والاهتمام بالبعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى اشتقاق بعض الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

النتائج:

— ساهمت السياسات الحكومية المطبقة في ماليزيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الدخل وتحقيق مستويات جيدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية رافقها تحسن في الأجور ومستويات الصحة والتعليم والبحث العلمي.

- إن تعظيم دور الدولة التداخلي في السياسات الاقتصادية الماليزية جاءت ثماره لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وساهم ذلك في تخفيض مستويات الفقر والبطالة.
- على الرغم من تحقيق الكثير من الدول من معدلات نمو عالية وتحديداً في الدول الرأسمالية المتقدمة إلا أن ذلك لم يجد من المشكلات الاقتصادية وأهمها التفاوت الكبير بين الأثرياء ومحدودي الدخل وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع مستويات العدالة الاجتماعية إلى حدود الإنسانية.
- تعتبر ماليزيا من أبرز الدول التي اهتمت بحكومتها بشكل كبير في تطوير وتحديث الموارد البشرية والاهتمام بالعنصر البشري لقناعة رئيسية بأن التنمية يتوجب أن تنجز بالإنسان وللإنسان ومن أجل الانسان، وليس كهدف بحد ذاته.
- لقد ساهم تمتع ماليزيا بتوفر الموارد الطبيعية في تحقيقها الإكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي وارتفاع معدل الناتج المحلي وبالتالي تعظيم مواردها المحلية وانعكس هذا بالإيجاب على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
- على الرغم من التدخل النشط للدولة في ماليزيا واندماجها في الاقتصاديات المعلومة إلا أن ذلك لم يمنع ماليزيا أن تكون بمأمن من تأثيرات الأزمات المالية والاقتصادية رغم أنها من الدول التي تأثرت بشكل محدود من الأزمات.
- من أبرز مظاهر معالجة الأزمة المالية في ماليزيا هي تخلي الحكومة الماليزية عن تمويل العجز بالعجز ومنعها هروب رؤوس الأموال إلى الخارج أو ما يعرف بالنقل العكسي للموارد. وهذه سمة رئيسية في النظام الرأسمالي المتسم بالتعقيدات الكثيرة وتفجر الازمات باستمرار.
- من الأسباب الرئيسية لتعافي الاقتصاد الماليزي من الأزمة المالية عام 1997، إدارة مهاتير محمد الذي رفض املاءات وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين حيث أعاد الاعتبار للدولة وهيبته التدخلية وذلك بعدم السماح بهروب رؤوس الأموال من ماليزيا إلى الخارج.
- التوصيات:**
- من الأفضل للحكومة الماليزية الاستمرار في الاستثمار الكثيف في القطاعات الاقتصادية الحقيقية كمشاريع الزراعة والصناعة والاهتمام ببرامج الصحة والتعليم والبحث العلمي لما له من دور كبير في نمو الاقتصاد الماليزي ورفع مستوى دخل الفرد.
- على الحكومة الماليزية أن تقوم بزيادة دورها الاقتصادي والتدخل المستمر في بناء السياسات الاقتصادية بالشكل الذي ينعكس ثماره بالإيجاب على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل معدلات الفقر والبطالة وتحسين مستويات العدالة الاجتماعية.

- من الأفضل للحكومة الماليزية التركيز على نظريات الدفعة القوية لما لها من دور كبير في نمو القطاع الصناعي وهو مصدر مهم في نمو الاقتصاد الماليزي.
- على ماليزيا بذل الجهود المتعاضمة بتنمية العنصر البشري وتطويره وتحديثه بما يتلاءم ومتطلبات القرن الواحد والعشرون حيث أن ذلك سيساهم برفع مستويات التنمية الاقتصادية التي هي للإنسان ومن أجل الإنسان.
- يستحسن للحكومة الماليزية مواصلة التخلي عن تمويل العجز بالعجز وزيادة معدلات الادخار الوطني ومنع هروب رؤوس الأموال وذلك للحفاظ على مستويات معينة من الاستثمار وبالتالي الحفاظ على معدل النمو المرتفع.
- من الأفضل للحكومة الفلسطينية انشاء بنك للفقراء والتمويل الأصغر وتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع الصغيرة وذلك لتقليل معدلات الفقر والبطالة ويمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في هذا الشأن.
- على السلطة الفلسطينية انتهاز سياسات اقتصادية قوامها العدالة الاجتماعية والاستثمار في القطاع الحقيقي واستغلال المنح والمساعدات والرشد والعقلانية عند اعداد الموازنات والاهتمام بالبعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى اشتقاق بعض الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

هوامش ومراجع الدراسة

1. صادق اسماعيل (2014)، التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 22.
2. الزكي أحمد عبد الفتاح، الخزاعلة محمد، (2013)، التريبة المقارنة أسسها وتطبيقاتها، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، ص 20-30.
3. عبيد محمد سامي، هادي جعاز عدنان، (2015)، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، ص: 113.
4. ضلوش، كياس، (2012)، قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، ورقة بحثية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص5
5. بيومي، نوال، (2011)، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، ط1.
6. ناصر يوسف، (2010)، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص223.
7. فرح نجيب، (2007)، خطابات مهاتير محمد، ترجمة عمر الرفاعي، ص12.
8. جابر عوض، (2006)، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، الفكر السياسي لمحاضير محمد، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ص194.

9. الفضيل اسماعيل، (2000)، *العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة*، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص 40 - 41.
10. ماضي عبد، (2015)، *اقتصاديات المياه في قطاع غزة بين الواقع والمستقبل*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، ص 193.
11. درويش سالم، (2015)، *دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره*، دراسة محكمة، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله، فلسطين، المجلد الثاني، العدد الأول.
12. الدماغ زياد جلال، (2012)، *الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية*، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص: 122.
- الصكوك الإسلامية: هي اداة تمويل بنظام اسلامي يعتمد على عدم التعامل الفائدة وهي تشبه بمجد كبير السندات التقليدية لتمويل المشاريع.*
13. أبو عمرة وليد، (2014)، *أثر التمويل الزراعي على التنمية الزراعية في الأراضي الفلسطينية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، ص 74.
14. دوابه أشرف محمد، (2009)، *الأزمة المالية الإسلامية، رؤى إسلامية*، القاهرة، ص 7.
15. أبو شمالة مروان، (2001)، *ماليزيا لؤلؤة آسيا*، مجلة المنبر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العدد السابع والثلاثون، غزة، العدد 5، ص 13.
16. فاطمة بكدي، (2001)، *دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر*، ط 1، جامعة الشلف، ص 21.
17. أبو مدللة سمير، (2015)، *واقع البطالة وتدابيرها في قطاع غزة*، مؤتمر قطاع غزة: الواقع وآفاق المستقبل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين، على الرابط التالي <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=40400>.
18. الخليم سميحة (2016)، *النهضة الماليزية*، على الرابط التالي <http://www.elshaab.org/news/3020> تاريخ الزيارة 2016/3/15.
19. البنك الدولي، (2016)، *بيانات السكان*، على الرابط التالي <http://www.albankaldawli.org/dataandresearch> تاريخ الزيارة 2016/3/15.
20. الدستور الماليزي، (2016)، www.forumfed.org/pubs/ara/constitution_malaysia.pdf تاريخ الزيارة 2016/3/22.
21. نبيل الجديبة، (2016)، *السياحة العربية*، على الرابط التالي <http://www.startimes.com/f.aspx?t=2603129> تاريخ الزيارة 2016/3/22.
22. مزرا وائل، (2015)، *دروس من ماليزيا*، صحيفة الشرق القطرية، على الرابط التالي www.syria.news.com تاريخ الزيارة 2016/4/15.

23. غرايبة عوض، (2015)، *تجربة بنك الفقراء*، على الرابط التالي <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books> تاريخ الزيارة 2016/5/15.
- بنك الفقراء : هو البنك الذي أسسه محمد يونس في بنغلادش من أجل منح قروض للفقراء وخاصة النساء بدون فوائد وقد حصل محمد يونس على جائزة نوبل في الاقتصاد.
24. أبو شمالة، (2015)، *ماليزيا في سطور*، على الرابط التالي: <http://www.palestineembassy.org/malaysia.html> تاريخ الزيارة 2016/5/15.
25. عطية محمد، (2015)، *معلومات عامة عن ماليزيا، المحيط للسياحة في جنوب شرق آسيا*،-<http://www.m-arabi.com/aboutmalaysia.php> تاريخ الزيارة 2016.0/5/15
- **الهندسة الاقتصادية:** تعتبر الهندسة الاقتصادية الماليزية الركيزة الأساسية التي قامت بها الحكومة الماليزية في عمليات التخطيط والتنفيذ على اسس مدروس وقد ارسى هذا التخطيط مهاتير محمد من خلال ارساء الدعائم الأساسية لعمليات التنمية والنمو الاقتصادي